



دعوى التطور في أصوات اللغة العربية الفصحى
عرض ونقد

أ. علي أمير المالكي

عضو هيئة التدريس بالهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني - الجبل الأخضر

ملخص البحث:

يدَّعي كثيرٌ مِن دارسِي الأصواتِ اللغويةِ المُحْدَثين أنّ بعضَ أصواتِ اللغة العربية الفصحى أصابها التطوُّر، واختَلَفَ نُطْقُها عمّا كان عليه قديمًا. ولعلَّ سببَ هذه الدعوى ما أصاب هذه الأصواتَ من انحرافاتٍ نُطقيَّةٍ جَرَت على ألسنةِ كثيرٍ من قراء القرآن والمتحدثين بالفصحى في زماننا؛ فابتَعَدَتْ بها عن الوصْفِ الذي رسَمَه لها العلماءُ المتقدمون؛ فوجَدَ أولئك الدارسون أنفسَهم بين أَمْرَيْن: إما أنْ يعتقِدوا وَهْمَ العلماءِ المتقدمين في وصفِهم تلك الأصواتَ، وإما أن يقولوا: إنَّ وصْفَ المتقدمين لها صحيحٌ ولكنها قد أصابَها تَطَوُّرٌ. وكِلا الأمرين نتيجتهما واحدة عند أولئك الدارسين؛ وهي اعتمادُ تلك الانحرافات بَدَلًا من الأصوات الأصيلةِ الموروثةِ عن أسلافنا، بِحُجَّةِ أنه لا سبيلَ لهم إلى معرفةِ حقيقةِ النطقِ القديمِ الذي وَصَفَه المتقدمون.

وهذا البحث يعرِض تلك الدعوى، ويبحثُ في الأسبابِ التي أدت إلى ظهورها وانتشارها، وينقُدها نقدًا علميًا في ضوءِ الموروثِ اللغويِّ الفصيحِ المنطوقِ والمكتوبِ.

الكلمات المفتاحية: تطور، أصوات، فصحى، مستشرق.

ABSTRACT:

Many modern phonetics researchers claim that some classical Arabic language phonetics have developed and its pronunciation have changed from the way it was long ago. The reason for this claim is perhaps the pronunciation's deviation that have infected this phonetics by many Quran's reciters and classical Arabic speakers in our time so it receded away from the description that earlier scholars have given it. Thus, researchers found themselves between two



positions: either to believe modern researchers' illusion in their description for this phonetics or state that the earlier scholars' description for this phonetics is correct but it has developed. The result of both positions is the same for those researchers and that is to accept those deviations instead of the authentic phonetics inherited from our ancestors arguing that they do not have a way of knowing the old pronunciation for this phonetics which is found in modern researchers' books.

This research presents this claim ،and examines the causes that led to its emergence and spread, and criticizes it in scientific criticism in view of the classical oral and written linguistic tradition .

Keywords: development, sounds, phonetics, fluent, Orientalist.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل القرآن بلسان عربي مبين، وتكفَّل بحفظه على مَرِّ الأيام والسنين، والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم النبيين، المبعوثِ بالشريعة الخالدة إلى يوم الدين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابِه الكرامِ المُنِيبين، ومَن تَبِعَهُم على نهجهم الواضحِ المستَبِين! أما بعد:

فمسألةُ تطوُّرِ أصواتِ اللغةِ العربيةِ الفصحى هي إحدى المسائلِ الشهيرةِ والخطيرةِ في علم الأصوات اللغوية، وقد تناولها بالنقاشِ كثيرٌ ممن كتبوا في أصوات العربية.

وأولُ مَن أثار الكلامَ في هذه المسألة هم المستشرقون، وفي مقدمتهم الألمانيُّ جوتهلف برجشتراسر (Gothelf Bergsträsser)، سنة ١٩٢٩م، حيث ذكر «أن بعض الحروف، يختلف نطقه الحالي، عنه في الزمان القديم، وهي: ق؛ ج؛ ط؛ ض؛ ظ» (برجشتراسر، ١٤١٤هـ، ص ١٦)، وكذلك الألماني أرتور شاده (Arthur Schaade) سنة ١٩٣١م (الحمد، ١٤٢٥هـ، ص ٢٦٩)، وصارت هذه المسألة مثارَ نقاشٍ بين الأصواتيين العرب؛ فلا يكاد يخلو منها كتابٌ مِن كُتُبِهم التي ألفوها في علمِ أصواتِ العربيةِ، وقد انقسموا فيها بين متاثرٍ بدعوى المستشرقين -وهُم الأكثر-، ومُعَارِضٍ لها -وهم قِلَّة-[1]، وهُم يتناولون

بالنقاش عددًا من الأصوات، هي -في الجملة-: الضاد، والقاف، والطاء، والظاء، والهمزة، والعين، والغين، والخاء، والجيم (الحَمَد، ١٤٢٥هـ)، فهذه الأصوات ادُّعِيَ وقوعُ التطوُّرِ فيها، ومَرجِعُ هذه الدعوى تارةً إلى إشكالٍ في فهمِ كلامِ العلماءِ المتقدمين حَوْلَ تلك الأصوات، وتارةً إلى الاعتدادِ ببعضِ الانحرافات النطقية التي تَحْصُل على ألسنة كثيرٍ من قراء القرآن والمتحدثين بالفصحى في زماننا، وتارةً إلى أمورٍ أخرى، بل بالَغَ بعضُ مُدَّعي التطوُّرِ فبَنَوْا على دعواهم اعتمادَ بعضِ تلك الانحرافات لتكون بديلًا للأصوات الأصيلة الموروثة عن أسلافنا، كما استَغَلَّ بعضُ الناس هذا الأمرَ للطعن في التراث الصوتي القديم، وفي علمائه.

وإنّ من المعلوم أن الألفاظَ قوالبُ المعاني، والحاملاتُ الماديَّةُ لها، وأنَّ أي خلل في اللفظ لا بد أن يكون له أثر في المعنى، قَلَّ أو كَثُر، ومن هنا يَظْهَرُ خطرُ تلك الدعوى.

وهذا البحث يعرض أقوالَ أولئك الناس، ويحاول الوقوفَ على أسبابها، ويَنْقُدُها نقدًا علميًّا في ضوء الموروث اللغوي الفصيح المنطوق والمكتوب.

أهمية البحث:

تَظْهَرُ أهمية البحث مِن خطورةِ الدعوى التي يسعى لردِّها؛ ما يجعلُ ردَّها وتفنيدَها أمرًا مهمًّا.

منهج البحث:

يعتمد البحثُ على منهجين من مناهج دراسة علم الأصوات، هما: المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي، ويضاف إليهما المنهجُ التحليليّ، والمنهجُ التجريبي.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة.

أما المقدمة ففيها تعريف بالبحثِ، وموضوعِه.

وأما التمهيد فيَحْوي مبحثين:

الأول- التعريف بالتطور اللغوي.

الثاني- التعريف باللغة الفصحى.

وأما الفصل الأول فيناقش دعوى وقوع التطور في أصوات اللغة الفصحى إجمالًا.

وأما الفصل الثاني فيناقش دعوى وقوع التطور في بعض أصوات الفصحى تفصيلًا.

وأما الخاتمة فتتضمن أهم نتائج البحث، وبعض التوصيات المتعلقة بالموضوع.

التمهيد

المبحث الأول- التعريف بالتطور اللغوي:

التَّطَوُّر في اللغة: تَفَعُّلٌ بمعنى التدَرُّج أو التَّدْرِيج(٢)، مشتقٌّ من الطَّوْر. (مصطفى، الزيَّات، عبد القادر، والنجار، د ص ٥٦٩)

والطَّوْر له عدةِ معانٍ: المَرَّة والتارة، والحَدّ، وما كان على حذو الشيء أو بحذائه، والصنف والنوع، والحال والهيئة. (منظور؛ مصطفى وآخرون). وأنسب معانيه لهذا المقام هو الأخير، أي: الحال والهيئة. ويجمعُ على: أَطْوَار. (ابن منظور، د ت، ص ٥٦٩)

فمعنى التطور إذن: التغيُّرُ أو التحوُّل التدريجي من طور إلى طور، أي من حال إلى حال. وهو من الألفاظ التي أقرها المجمع اللغوي بالقاهرة. (مصطفى وآخرون، د ت، ص ٥٦٩)

والتطور في علم الأصوات اللغوية: انتقالُ اللغةِ على المستوى الصوتي من طورٍ زمني إلى طور زمني آخر، سواء أكان ذلك الانتقال سلبًا أم إيجابًا، وسواء أكان بالحذف أم بالزيادة أم بالتعديل في النطق. (مَعن، ١٤٢٣هـ، ص ٤٤)

وعرفه بعضهم بأنه «تغيرُّ بعضِ الأصوات عبر مراحل تاريخية مرت بها لغةٌ ما ووَفْق قوانين يمكن حصرها». (الخولي، ١٤٠٢هـ، ص٤١)

اللغة والتطور:

اللغة كائن حي، تحيا على ألسنة المتكلمين بها، وتتغير وتتطور عبر الزمن كسائر الكائنات الحية، وهي ظاهرة اجتماعية، وترتبط بالمجتمع؛ فترقى بِرُقيِّه، وتنحط بانحطاطه. (عبد التواب، ١٤١٧هـ، ص ٩)

ولعل في تنوع لغات البشر وتعددها ما يدل على حصولِ تطور كبير في اللغة الإنسانية الأولى، واستمرارِ هذا التطور عبر الأجيال المتعاقبة، حتى صار المؤرخون للغات يشيرون إلى وجود تنوع هائل في اللغات الموجودة اليوم. (الحمد، ١٤٢٥هـ، ٢٥٩)





واللغة في حياتها يتنازعها عاملان: عامل المحافظة، وعامل التطور، وهي تُجاهدُ للاحتفاظ بالتوازن بينهما، وبقدر احتفاظها بهذا التوازن يطول عمرها.

ويأتي عامل المحافظة من اكتساب اللغة مكانةً في نفوس أبنائها، مما يجعلهم يتعلقون بها، ويحافظون عليها، ويجذبون إليها انتباه أبنائهم وذويهم ليحرصوا على احتذائها.

وأما عامل التطور فهو عاملٌ حيويٌّ فاعلٌ، يعمل بشكل مطرد، وله عدة أسباب: اجتماعية، وسياسية، وثقافية، ونفسية، وعضوية (أنيس، د ت، ص ص ١٦٠- ١٨١؛ الأنطاكي، ١٣٨٩ه، ص ص ٢١٧ - ٢٢٣ـ؛ ظاظا، ١٩٧١، ص ص ٩٨- ١٠١)، وهو سببٌ لانحسارِ اللغات وموتِها، وتوسُّعِها ونموِّها (مَعن، ١٤٢٣هـ، ص ٤٤)، ويرى فريقٌ من علماء اللغة أن التغييرات اللغوية تخضع لقوانين، وهذه القوانين تعمل بصورةٍ حتميةٍ، بينما يرى آخرون خلافَ ذلك؛ لأنه يوجد عدد من العوامل غير المنظورة التي ينتج عنها استثناءات في تطبيق القوانين الصوتية. (فندريس، ٢٠١٤، ص ٧٢، الأنطاكي، ١٣٨٩هـ، ص ٢١٧؛ الحمد، ١٤٢٥هـ، ص ص ٢٦٢- ٢٦٣)

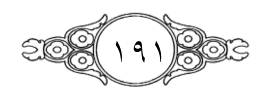
واللغة عرضة للتطور في مختلف جوانبها ومستوياتها: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية (عبد التواب، ١٤١٧هـ، ص ٩)، وأسرعُ هذه الجوانب وأكثرُها استجابةً لعوامل التغيير هو الجانب الصوتي (عمر، ١٣٩٦هـ، ص ٣٦٩)، وقد توسع علماء الأصوات في دراسة ظاهرة التطور الصوتي، من حيث أسبابها، وأنواعها، وطبيعتها، والقوانين والاتجاهات التي تتحكم فيها، ونَشَأَت عن ذلك عدة نظريات ومذاهب، وصار هذا النوع من الدرس الصوتي أحد فروع علم الأصوات العام سمي: «علم الأصوات التطوري». (الحمد، ١٤٢٥هـ، ص ٢٥٩)

وتنقسم التغييرات الصوتية إلى قسمين:

١- التغيرات التركيبية: وهي التغيرات الآنيّة التي تصيب الأصوات نتيجة تجاورها في السلسلة الكلامية، وذلك عن طريق المماثلة أو المخالفة أو القلب المكاني.

٢-التغيرات التاريخية: وهي التي تحدث من التحول في النظام الصوتي للغة، بحيث يصير الصوت اللغوي في جميع سياقاته صوتًا آخر.

وتختلف التغيرات التاريخية عن التركيبية في أمرين:



أ- التركيبيةُ سريعةٌ تحدث للصوت بمجرد أن يدخل تركيبًا بينه وبين أحدِ أصواته تنافرٌ، كتغيُّرِ تاءِ (افتَعَل)، بينما التاريخيةُ تحدث ببطءٍ شديدٍ، وخلال قرون وأجيال.

ب- التركيبية مشروطةٌ بالتركيب ومحدودة به، فتاء الافتعال تعود تاءً بمجرد خروجها من ذلك التركيب، بينما التاريخية مطلَقةٌ، تُلازِم الصوت دائمًا، كالتغير الذي أصاب الضاد في بعض اللهجات.

وقد يتداخل القسمان في بعض الصور. (الأنطاكي، ١٣٨٩هـ، ص ٢١١؛ عبد التواب، ١٤١٧هـ، ص ٢٤)

ويتصف التطور الصوتي بعدة خصائص، أهمها:

١- أنه غَيْرُ شُعُورِيٍّ، ولا متَعَمَّد.

٢- أنه غير فرديّ، وإنما يحصل على ألسنةِ مجموعةِ الأفرادِ التي تتكلم اللغة.

٣- أنه يسير ببطء وتدرُّج، فهو يحتاج إلى زمن، ويتدرَّجُ في تغيُّره خلال هذا الزمن، ويَظهَرُ أثرُه بعد أجيال.

٤- أنه محدود بمكان معيَّن، فلا نكاد نعثر على تطورٍ صوتيٍّ لَحِقَ جميع لغاتِ البشر في صورةٍ واحدة، وإنما يختلف التطور نوعًا وكَمًّا باختلاف الأماكن.

٥- أنه محدود بزمان معين، بمعنى أنه قد ينتهي أثره بعد مدة من الزمن.

٦- أنه مطّرد، يسري على الصوت في كل أحواله، وعند جميع الأفراد الكائنين في تلك البيئة. (عبد التواب، ١٤١٧هـ، ص ص ٢٠- ٢١)

والتغييرات الصوتية لا تكون معتبرةً لدى علماء اللغة ولا ترتدي الصبغة اللغوية إلا إذا ظهرت في كلام مجموعة من الأفراد، وهي لا تكون كذلك إلا إذا كان لدى أفراد المجموعة ميلٌ طَبْعِيٌّ إلى تحقيق هذا التغيُّر. نعم، قد يكون منشأ التغيُّر فردًا واحدًا يكون هو نقطةَ انطلاقِه، لكنه لا يمكن أن يعمِّمَه قسرًا على المجموعة، بل لا بد من وجود ميل لدى المجموعة. (فندريس، ٢٠١٤، ص ٦٩)

المبحث الثاني- التعريف باللغة العربية الفصحى:

اللغة (اللهجة) الفصحى هي صورةٌ من صُوَرِ اللغةِ العربيةِ، تمثِّلُها في أبهى حُلَلِها وأعلى مراتبِها، حيث إنها تحوي المختارَ من فصيحِ لغاتِ (لهجات) قبائلِ العربِ، سواء

على المستوى الصوتي، أم على المستوى الصرفي، أم على المستوى النحوي، أم على المستوى الدلالي.

وكانت اللغة الفصحى اللغةَ المشتركةَ بين كلِّ قبائلِ العربِ، وشاركَتْ في تكوينها كلُّ هذه القبائل، وكانت بيئةُ تكوينها مكةَ؛ لِمَا تميزت به عن سائر البقاع دينيًّا، وسياسيًّا، واقتصاديًّا؛ حيث كانت العربُ في الجاهلية بشتى قبائلها تختلف إليها فتحضرُ الموسمِ كلَّ عامٍ، وتحجُّ البيتَ، وكانت مركزًا تجاريًّا متميزًا، لكن السبب الديني كان العاملَ الرئيسَ الذي هيَّأَ للبيئة المكية أن تكون ذلك المكانَ، وأما العوامل السياسية والاقتصادية فهي مكمِّلة، وكانت قريشٌ القبيلةَ التي نهضَت بهذه اللغة الفصحى، بحكم وجودها في مكة [٣]، فكانت مع فصاحتها، وحُسْنِ لغاتها، ورِقَّةِ ألسنتِها، إذا أَتَتْهُم الوفودُ العربيةُ تَخَيَّروا مِن كلامهم أحسنَ اللغات، وأفصحَ الألفاظ، وأسهلَها على اللسان، وألَذَّها للأسماع، وكانوا أجوَدَ العربِ انتقاءً لذلك؛ فاجتمع ما تَخَيَّرُوا من تلك اللغات إلى نحائرهم وسلائقهم التي طُبِعوا عليها؛ فصارت لغتُهم أفضلَ اللغات، وخلَتْ مِن مُستبْشَع اللغات ومُستقبَح الألفاظ، وصاروا أفصحَ العربِ. (ابن فارس، ١٤١٨هـ، ص ٢٨؛ ابن منظور، د ت، ج١/ ص٥٨٨؛ السيوطي، ١٤١٨هـ، ج١/ ص١٦٧، ص ١٧٥؛ أبو ياسين، ١٤١١هـ، ص ص ١٤- ١٦، ص ص ٢٢- ٢٤)

وكانت اللغة الفصحى قد تكاملت واستقرت قبل الإسلام بمدةٍ لا تُعلَمُ تحديدًا، لكن من خلال ما لدينا من الأدلة يمكن القول بأنها كانت قبل قرن ونصف من البعثة مكتملةً مستقرةً، ومكتملًا معها خطُّها (ضيف، ١٩٦٠، ج١/ ص ص١٢٠- ١٢١)، وظلتْ محافَظًا عليها حتى نزول القرآن الكريم، ونزل القرآن بها.

بوَّبَ البخاريُّ في «صحيحه»: «نَزَلَ القُرْآنُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ وَالْعَرَبِ وَقَول اللهِ تَعَالَى: ﴿قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا﴾ (القرآن الكريم، سورة يوسف: ٢، وغيرها)، ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ١٩٥﴾ (القرآن الكريم، سورة الشعراء: ١٩٥)»، وأوردَ فيه قصةَ جمعِ القرآن على عهد عثمان بن عفان ﷺ وفيه قولُه: «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي عَرَبِيَّةٍ مِنْ عَرَبِيَّةِ القُرْآنِ فَاكْتُبُوهَا بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّ القُرْآنَ أُنْزِلَ بِلِسَانِهِمْ» (البخاري، ١٤٢٢هـ، ج٦/ ص١٨٢).

قال ابن كثير: «ومقصود البخاري منه ظاهر، وهو أن القرآن نزل بلغة قريش، وقريشٌ خلاصةُ العرب» (ابن كثير، ١٤١٦هـ، ص٥١)، ثم نَقَل عن الباقلاني قولَه:





«ومعنى قول عثمان: إنه نزل بلسان قريش؛ أي: معظمه، ولم يقم دليلٌ على أن جميعَه بلغة قريش كلّه، قال الله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ (القرآن الكريم، سورة يوسف: ٢، وغيرها)، ولم يقل: قرشيًا، واسم العرب يتناول جميع القبائل تناولًا واحدًا، يعنى: حجازها ويَمَنَها»[٤]. (ابن كثير، ١٤١٦هـ، ص١٣٥)

وقال ابن عبد البر: «قولُ من قال: إن القرآن نزل بلغة قريش. معناه عندي: في الأغلب والله أعلم؛ لأن غَيْرَ لغةِ قريش موجودةٌ في صحيح القراءات، من تحقيقِ الهمزات، ونحوها، وقريشٌ لا تَهْمِز» (ابن عبد البر، ١٣٤٧هـ، ج٨/ ص٢٨٠).

وقد بلغ انتشار اللغة الفصحى الذروةَ فى الإسلام، حيث كان نزولُ القرآن الكريم بها، وكونُها لسانَ نبيِّ الإسلام ﷺ - كان ذلك أكبرَ العوامل التي جعلت الناس يوجهون عنايتهم إليها، بل ما نشأت علومُ اللغة المختلفةُ إلا من أَجْلِ المحافظةِ على هذه اللغة، ودوِّنت بها السنةُ النبويةُ الشريفةُ، والعلومُ الإسلاميةُ والعربيةُ، وبقيَتْ إلى يومنا هذا اللغةَ التي يتخاطب بها العلماء والأدباء والشعراء.

الفصل الأول

مناقشة دعوى حصول التطور في أصوات الفصحى عمومًا

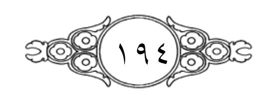
اختلف دارسو الأصوات المحدثون: هل أصوات اللغة الفصحى ثابتةٌ لم تتغير طيلة القرون الماضية، أم أنها أصابها التطورُ كما أصاب غيرها من اللغات؟

فرأى بعضهم أنها لم يَطَلْها التغيُّر، بل بقيتْ إلى اليوم ثابتةً، واضحةً، صريحةَ الأنسابِ، وأَرجَعُوا ذلك إلى عوامل، منها:

١- سعة مَدْرَجِها الصوتي.

٢- ما عند العرب في أصلِ فطرتهم من ميلٍ إلى المحافظة على ما لا موجِبَ لتغييره، بَلْهَ ما يعتزون بالمحافظة عليه.

٣- (وهو السبب الجوهري) نزولُ القرآنِ الكريمِ بها، وهو الكتابُ الخالدُ الذي تكفل الله ﷻ بحفظه، وحَرَصَ الناسُ على تجويدِه وإتقانِ أدائه، وتناقلوا هذا الأداءَ عبر الأجيال في كافة الأمصار. (المبارك، ١٣٩٢هـ، ص ص ٢٥١- ٢٥٣؛ الصالح، ١٣٨٨هـ، ص ٢٨٥)



ورأى كثيرٌ منهم أنه قد أصابها التطور. قالوا: إنها مع كونها تَوَافَرَ لها من العوامل طيلةَ هذه القرون ما يعمل على استقرار صورتِها وثباتِ أصولِها؛ حيث عُرفت بكونها محافِظَةً، وتميزت بشدة المِراس، وعدمِ الانقياد والاستسلام، إضافة إلى أن لها ظرفًا خاصًّا، وهو ارتباطُها بالقرآن الكريم الكتابِ الخالدِ، وتدوينُ التراث الإسلامي والعربي بها – مع كل هذه العوامل فهي في النهاية ليست شيئا فذًّا بين الألسن، بل ينطبق عليها ما ينطبق على غيرها من القوانين، وإن كان ما أصابها من التطور أقلَّ بكثير مما أصاب غيرها (الأنطاكي، ١٣٨٩ه، ص ص ٢٢٤- ٢٢٥؛ عبد التواب، ١٤١٧هـ، ص ص ١٢- ١٣). ثم اختلف هؤلاء في حجم هذا التطور الذي زعموه، وهو -حسب علمي- لا يتعدَّى الأحرفَ التي ذُكِرَت في المقدمة.

والردُّ على هذه الدعوى سيكون مجملًا ومفصَّلًا، أما المجمل فمن خلال إثباتِ عدمِ وقوعِ التطور في أصوات الفصحى عامةً، وهو ما خُصِّصَ له هذا الفصلُ، وأما المفصَّل فمن خلال إثباتِ عدم وقوع التطور في بعض أهم الأصوات التي أُثيرَ حولها النقاشُ من هذه الحيثية، وهو ما خُصِّصَ له الفصل التالي.

إن من المعلوم أن القرآن العظيم نزل باللغة الفصحى، وأن الله لَم يَكِلْ حفظَه إلينا كما وَكَلَ حِفْظَ الكتبِ السابقةِ إلى أهلها فغيَّروا فيها وبدَّلوا؛ وإنما تكفل هو بحفظه إلى حين يُرفَعُ من الصحف والصدور قُرْبَ قيام الساعة، قال ﷻ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ (القرآن الكريم، سورة الحجر: ٩).

قال الطبري: «قال: وإنا للقرآن لحافظون من أن يزاد فيه باطل ما ليس منه، أو ينقص منه ما هو منه من أحكامه وحدوده وفرائضه، ... وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهلُ التأويل». (الطبري، ١٤٢٠هـ، ج ١٧/ ص ٦٨)

وقال ابن عاشور: «وَشَمَلَ حَفِظُهُ الْحِفْظَ مِنَ التَّلَاشِي، وَالْحِفْظَ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ فِيهِ، بِأَنْ يَسَّرَ تَوَاتُرَهُ وَأَسْبَابَ ذَلِكَ، وَسَلَّمَهُ مِنَ التَّبْدِيلِ وَالتَّغْيِيرِ حَتَّى حَفِظَتْهُ الْأُمَّةُ عَنْ ظُهُورِ قُلُوبِهَا مِنْ حَيَاةِ النَّبِيءِ ﷺ، فَاسْتَقَرَّ بَيْنَ الْأُمَّةِ بِمَسْمَعٍ مِنَ النَّبِيءِ ﷺ، وَصَارَ حُفَّاظُهُ بِالْغِينَ عَدَدَ التَّوَاتُرِ فِي كُلِّ مِصْرٍ ...». (ابن عاشور، ١٩٨٤، ج١٤/ ص ص٢١- ٢٢)

وقال السعدي: «﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ أي: في حال إنزاله وبعد إنزاله، ففي حال إنزاله حافظون له من استراق كل شيطان رجيم، وبعد إنزاله أودعه الله في قلب رسوله، واستودعه فيه، ثم في قلوب أمته، وحَفِظَ اللهُ ألفاظَه من التغيير فيها والزيادة والنقص، ومعانيه من التبديل، فلا يُحَرِّفُ محرِّفٌ معنًى من معانيه إلا وَقَيَّضَ اللهُ له مَنْ يُبَيِّنُ الحقَّ المبينَ ...». (السعدي، ١٤٢٠ه، ص ٤٢٩)

فحِفْظُ القرآن يشمل حفظَ ألفاظِه، وأصواتُ الألفاظِ أبعاضٌ منها وأجزاءٌ، وقد قيَّضَ الله لها أئمةً ثقاتٍ، اعتنوا بأدائها غايةَ العناية، ونَقلوا هذا الأداءَ مشافهةً إلى مَن بعدَهم، نقلًا متقَنًا دقيقًا، فتَواتَرَ هذا الأداءُ جيلًا بعد جيل، ينقُلُه في كلِّ طبقةٍ خلائقُ لا يُحْصَوْن، ولا يأتي عليهم العَدُّ، في جميع الأمصار، فكانت قراءةُ القرآنِ سنةً متَّبَعةً يأخُذُها الآخِرُ عن الأول، حتى وصل إلينا القرآن غضًّا كما أُنزل. ثم لم يكتفِ الأئمةُ بذلك حتى وصفوا هذا الأداء في الكتب وصفًا دقيقًا محرَّرًا، وقد وهبهم الله ﷻ من الفطنةِ والذكاءِ وقوة الملاحظَةِ وجَوْدةِ البيانِ وسَعَةِ العِلْمِ ما كان لهم عونًا على ذلك.

فهذا العامل أقوى العواملِ، وهذا الدليل أقوى الأدلةِ على أن أصواتَ العربية الفصحى ثابتةٌ، لم تؤثر فيها أمواجُ التغيير طيلة هذه القرون، بل بقيَتْ عصيَّةً عليها، على الرغم من أنها في الإسلامِ خالطَتْ من اللغاتِ ما لم تخالطه لُغَةٌ غيرُها كيفًا ولا كَمًّا، فنحن اليوم يمكننا أن نقرأ ونفهم شعرَ امرئ القيس، وعنترة، وعمرو بن كلثوم، وغيرهم ممن عاشوا منذ أكثر من ١٥٠٠ عام، ولو فُرِضَ أن أحدَهم بُعِثَ إلى الحياة اليومَ وسمعَنَا نتكلم بالفصحى لَفَهِمَنا، بينما لا يستطيع الناطقون بالإنكليزية اليوم أن يفهموا كلامَ شكسْبِير (Shakespeare) الذي عاش قبل ٤٠٠ عام، ولا يستطيع الناطقون بالفرنسية اليوم أن يفهموا كلامَ مُولْيير (Molière) عَصرِيِّ شكسبير، وهلمّ جرًّا، وإنما تُترجم لهم لغةُ هؤلاء ليفهموها.

وكما أن العربية الفصحى لم تؤثر فيها عواملُ التغيير في الماضي ولا في الحاضر؛ فهي أيضًا لن تؤثر فيها إلى يوم القيامة؛ لأنها -كما سبق- مرتبطةٌ بكتابٍ خالدٍ، تستمد ديمومتَها من ديمومتِه.

فمن المحال إذَنْ أن يتفق المسلمون في عصرنا على تحريفِ صوتٍ من أصوات القرآن -فضلًا عن أكثر من ذلك- ويُقِرَّهم الله على ذلك ولا يقيِّضُ مَن يبين الحقَّ والصوابَ.

أيضًا من العوامل التي ساهمت في حفظ أصوات الفصحى وثباتِها:

١- ما لها مِن قيمةٍ في نفوس العرب جميعِهم منذ العصر الجاهلي إلى اليوم؛ فهم يفتخرون بها، ويعتبرونها جزءًا رئيسًا مِن هويَّتهم العربية؛ لكونها اللغةَ الفُضلى بين لغاتِهم، والمشتركةَ بين قبائلهم، ولكونها اللغةَ الأدبيةَ العاليةَ التي يتخاطب بها الأدباء والعلماء.

٢- ما هو مَرْكُوزٌ في نفوسِ العربِ مِن الميلِ إلى المحافظةِ على ما لا موجب لتغييره، بَلْهَ ما يعتزون بالمحافظة عليه.

٣- أنها لغة الكتاب والسنة، فكان لا بد لفهمهما فهمًا صحيحًا مِن إجادةِ هذه اللغة، فكان هذا داعيًا للعناية بها، والمحافظةِ عليها، ولانتشارها في العالم الإسلامي جميعِه.

وليُعلَم أن كثيرًا من الانحرافات النطقية في أصوات الفصحى كانت موجودةً منذ العصور الأولى، والناظر في كتب التجويد القديمة يلاحظ ذلك [٥]، ولكن كان العلماء دائمًا يتعاملون معها على أنها انحرافات نطقية، ولم يعتمدوها بديلًا لأصوات الفصحى الأصلية البتَّة كما حصل اليوم.

فظهر بما سبق بطلانُ أصلِ تلك الدعوى، ومخالفتُها للمنقولِ والمعقولِ.

الفصل الثاني

مناقشة دعوى حصول التطور في أصوات الفصحى تفصيلاً

هذا الفصل يناقش بشكل تفصيليٍّ دعوى وقوعِ التطور في بعضِ الأصوات التي ادُّعي فيها ذلك، وهي: الضاد، والقاف، والطاء؛ وإنما اقتُصِرَ على هذه الثلاثةِ الأصواتِ لأنها الأكثرُ حَظًّا مِن تلك الدعوى، ولأن حجمَ البحثِ لا يتسع للكلام على غيرِها.

أولًا- صوتَا القاف والطاء

الناظر فيما قيل في وصْفِ صوتيِ القافِ والطاءِ يجدُ أن المتقدمين من علماءِ اللغةِ وعلماءِ التجويدِ جعلوهما من الأصوات المجهورة (سيبويه، ١٤٠٨هـ، ج٤/ ص ٤٣٤؛





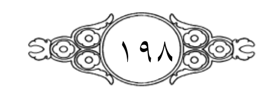
القيسي، ١٤١٧هـ، ص ص ٩٢ - ٩٣؛ الداني، ١٤٠٧هـ، ص ١٠٧؛ القرطبي، ١٤٢١هـ، ص ص ٨٨- ٩٠؛ ابن جني، ١٤٢١هـ، ج١/ ص ٧٥)، وتَلَقَّى متأخروهم هذا القولَ بالقبُول. (الشاطبي، ١٤٢٦هـ، البيت ١١٥٣؛ أبو شامة، د ت، ج٢/ ص٧٥١؛ ابن القاصح، ١٣٧٣هـ، ص ص ٤٠٨ - ٤٠٩؛ الجزري، د ت، ج١/ ص ٢٠٢؛ القاري، ١٤٣٣هـ، ص ٩٨؛ المرعشي، ١٤٢٩هـ، ص ص ١٤٥- ١٤٧؛ المرصفي، د ت، ج١/ ص ص ٧٩- ٨٠؛ شكري وآخرون، ١٤٣٥هـ، ص ص ٦٩- ٧٠)

بينما قرر علماءُ الأصوات المُحْدَثون أنهما مهموسان (أنيس، د ت، ص ٢٢؛ بشر، د ت، ص ص ١٠٢ – ١٠٤، ص ص ١٠٩- ١١١؛ السعران، ١٩٩٧، ص ص ١٣٠- ١٣١؛ عمر، ١٣٩٦ه، ص ص ١٠٦- ١٠٨؛ عبد التواب، ١٤١٧هـ، ص ص ٧٥- ٧٧، ص ص ٧٩- ٨٢؛ الحمد، ١٤٢٥هـ، ص ص ١٠١- ١٠٦)؛ قالوا: أثبتت الأجهزة في معمل الصوت أن الوترين الصوتيين لا يهتزان عند نطقهما، وبناء على ماهيَّةِ الجهرِ والهمسِ عندنا فَهُمَا مهموسان؛ لأن الصوت المجهور هو الذي يهتز الوتران الصوتيان عند النطق به، والصوت المهموس عَكْسُه. (أنيس، د ت، ص ص ٢١- ٢٢؛ بشر، د ت؛ السعران، ١٩٩٧، ص ٨٦؛ حسان، د ت، ص ص ٨٦- ٨٨؛ الحمد، ١٤٢٥هـ ص ص ١٠١- ١٠٦)

ومِن ثّمَّ قال كثيرٌ منهم: إما أن يكون المتقدمون قد أخطؤوا حين وصفوهما بالجهر، وإما أن يكونا مجهورَيْن في نَفْسِ الأمرِ ولكن حصل لهما تطوُّرٌ.

وعلى الاحتمال الثاني أخذوا يبحثون عن الأصول التي تطورَت عنها هذه الأصوات، فقرروا أن الطاء أصلُها الضادُ التي ينطقها المصريون اليوم والتي هي عبارةٌ عن دالٍ مطبقة[٦]، قالوا: لأن هذه الضاد هي النظير المطبَق للدال، فلا بد من أن تكون -بناءً على وصف سيبويه- هي الطاء الفصيحة، وقد حصل لها تغيير مع الوقت فصارت مهموسة. (أنيس، د ت، ص ص ٥٣- ٥٤؛ بشر، د ت، ص ١٠٤)

وقرروا أن القاف أصلُها إما القافُ الشبيهةُ بالغين التي ينطقها أهل السودان وجنوبي العراق اليوم، وإما الكافُ التي كالجيم التي ينطقها كثير من أهل اليمن ونجد وغيرهما. (أنيس، د ت، ص ص ٧٢-٧٤؛ بشر، د ت، ص ص ١١٠- ١١١)



ويقال ردًّا على هذا: لا شك أن ما تُثْبِتُه الأجهزةُ الدقيقةُ أدقّ وأصح مما يَثبُت بمجرد الملاحظة الذاتية؛ لكن بشرط أن تكون نتائج هذه الأجهزة مبنية على مُدخَلات صحيحة، وتحليلٍ صحيحٍ لهذه المدخلات، وهنا يَكْمُنُ الإشكال.

إن ما اختاره علماءُ الأصوات في تعريف الجهر والهمس ليس خطأً؛ فهو من حيث اللغة موافق للمعاني اللغوية لتلك الصفات؛ حيث إن الجهرَ بالكلام: إعلانُه وإظهارُه ورفعُ الصوت به (السيرافي، ٢٠٠٨، ج٥/ ص٣٩٦؛ ابن منظور، د ت، جهر؛ مصطفى وآخرون، د ت، الجهر)، والهمسَ: الخفيُّ من الصوت (ابن منظور، د. ت، همس)، وقد أثبتَ علمُ الأصوات أن اهتزاز الوترين هو الذي يعطي الأصواتَ المجهورةَ ذلك الظهورَ والوضوحَ والعلوَّ الموجود بها. ويضاف إلى ذلك أن في كلامِ بعضِ المتقدمين -ومِن بينهم سيبويه- ما يشير إلى صحة التعريف الاصطلاحي الذي اختاره علماء الأصوات، حيث قال شَمِرُ بنُ حَمدَوَيْه (٧): «الهمس من الصوت والكلام: ما لا غور له في الصدر، وهو ما هُمِس في الفم...، والهَمْسُ والهَمِيسُ: حِسُّ الصوت في الفم مما لا إشراب له من صوت الصدر ولا جهارة له في المنطق؛ لأنه كلام مهموس في الفم كالسر». (في ابن منظور، د ت، همس)

وهذا المعني ألمح إليه سيبويه حين قال:

> واعلم أن من الحروف حروفًا مُشرَبَةً ضُغِطَت من مواضعها، فإذا وقفتَ خرج معها من الفم صُوَيْتٌ، ونَبَا اللسانُ عن موضعه، وهي حروفُ القلقلة...، ومن المشربة حروف إذا وقفت عندها خرج معها نحوُ النَّفْخَة ولم تُضغَط ضغطَ الأولى، وهي الزاي، والظاء، والذال، والضاد؛ لأن هذه الحروف إذا خرجْت [كذا] بصوت الصدر انْسَلَّ آخرُه وقد فتر مِن بين الثنايا لأنه لم يجد مَنْفَذًا، فتسمع نحو النفخة... وأما الحروف المهموسة فكلها تقف عندها مع نَفْخٍ؛ لأنهن يخرجن مع التنفس لا صوتِ الصدر، وإنما تَنْسَلُّ معه. (سيبويه، ١٤٠٨ه، ج٤/ ص ص١٧٤- ١٧٥)

وقال:

> وإنما فرَّق بين المجهور والمهموس أنك لا تصل إلى تبيين المجهور إلا أن تُدخله الصوتَ الذي يخرج من الصدر، فالمجهورة كلها هكذا؛ يخرج صوتهن





من الصدر، ويجري في الحلق، غير أن الجيم والنون تخرج أصواتهما من الصدر وتجري في الصدر والخيشوم؛ فيصير ما جرى في الخيشوم غنة يخالط ما جرى في الحلق،... وأما المهموسة فتخرج أصواتها من مخارجها، وذلك مما يزجي الصوت، ولم يُعْتَمَد عليه فيها كاعتمادهم في المجهورة، فأُخرج الصوت من الفم ضعيفًا. (في السيرافي، ٢٠٠٨، ج٥/ ص٣٩٦)

فكلام سيبويه هذا يُفهم منه أن صوت الصدر يراد به صوتُ اهتزاز الوترين (الحمد، ١٤٢٩هـ، ص ص ٢٩٠- ٢٩١)، وأن هذا الاهتزاز جزء من حقيقة الجهر، وأن عدمَه جزءٌ من حقيقة الهمس.

لكن ينبغي أن ننظر إلى المسألة من أكثر من زاوية؛ حتى لا نخرجَ برأيٍ قاصرٍ، يعود على الحقائق بالتشويش، وعلى علمائنا بالطعن والتوهيم [٨]، وعلى طلابِ العلم بالإرباك والتشكيك.

فنحن إذا ما نطقنا القافَ والطاءَ نطقًا صحيحًا [٩]، وراقَبْنَا حالةَ الوترين الصوتيين أثناء ذلك، إما بالأجهزةِ، أو بتجربةَ إغلاقِ الأذنين براحتي اليدين [١٠] - فإننا سنجد أن الوترين لا يهتزان أثناء تصادُم طرفيْ عضوِ النطق؛ لأن الهواء ينحبس تمامًا خلفَ المخرجِ؛ نظرًا لطبيعة مخارجِ هذين الصوتين [١١]؛ فلا يصبح للهواء تأثيرٌ في الوترين واضحٌ، ولعل هذا ما جعل الأصواتيين يحكمون عليهما بأنهما مهموسان، لكن هناك أمورٌ دقيقةٌ يجب أخذهما في الحسبان:

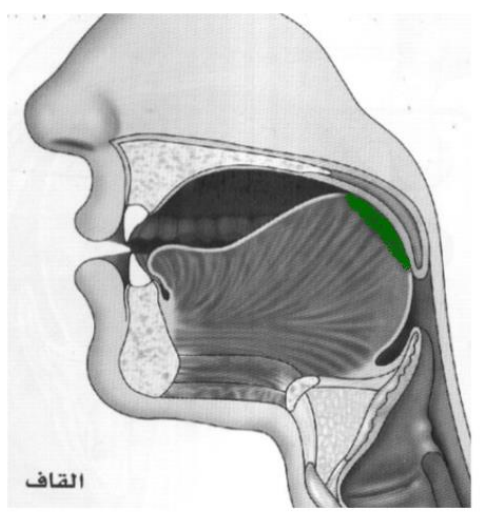
الأول- أن الوترين الصوتيين وإن كانا حين تصادم طرفي المخرج لا يهتزان إلا أنهما يكونان متضامَّينِ كتضامِّهما عند نطق الأصوات المجهورة، لا متباعدين كتباعدهما عند نطق الأصوات المهموسة، وهذا يعني أنه لو أتيح للهواء أدنى فرصة للسريان فسيهتزان معه.

فتَوَقُّفُ الاهتزازِ عند نطق القاف والطاء توقُّفٌ عارضٌ سببُه طبيعةُ مخارجهما، وليس هو أمرًا متأصِّلًا فيهما؛ ذلك لأنه عند نطق القاف ينغلق المجرى الفمويُّ عند موضع التصادم، وهو أقصى اللسان مع ما يليه من الحنك الليّن، وفي الوقت نفسه يؤدي هذا التصادم إلى ارتفاع اللهاة وما حولها من الحنك الليّن؛ فلا يجد الصوت طريقًا للخروج من الأنف أيضًا؛ فينحبس ثَمَّ.

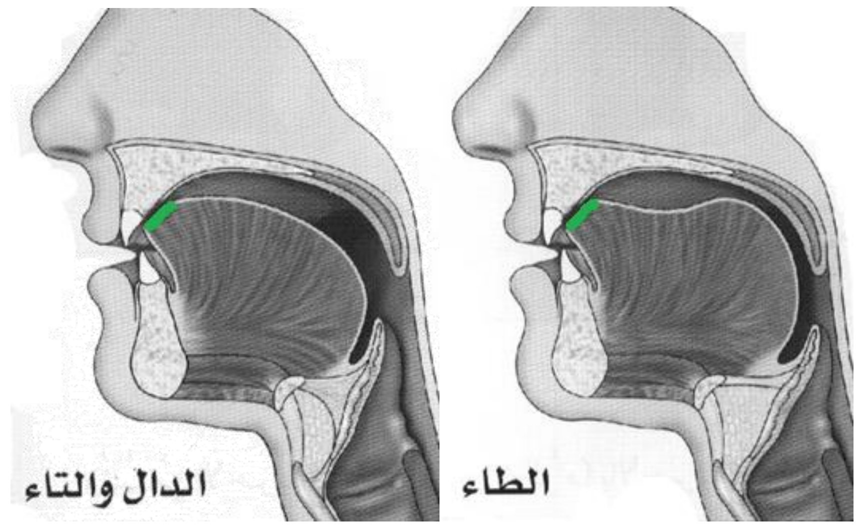


وكذلك الطاء، لا يجري عند نطقِه الصوتُ الذي يجري في الدال؛ لأن الإطباق الذي في الطاء يقلِّلُ بشكلٍ كبيرٍ حجمَ الفراغِ الذي يمكن أن يشغَلَه الهواءُ خلف المخرج؛ فيمتلئ هذا الفراغِ بالهواءِ سريعًا، فلا يسري مزيدٌ من الهواء من الرئتين؛ فيتوقف الاهتزاز سريعًا، لأنه لم يبقَ هواءٌ يُحدِثُ اهتزازًا في الوترين أثناءَ صعودِه، بينما في الدال نجد أن المساحة الخالية من الفم خَلْفَ المَخْرَجِ أثناء التصادم أكبرُ نسبيًّا من تلك التي في الطاء؛ لعدم وجود صفتي الاستعلاء والإطباق في الدال؛ مما يعني انخفاضَ أقصى اللسان، وهذا يعطي كميةً أكبر نسبيًّا من النَّفَسِ فرصةً للوصول إلى الفم ومَلْئِه، فتُحدِثُ في طريقِ صعودِها اهتزازًا في الوترين؛ لذا كانت صفة الجهر في الدال ظاهرةً. ولعلَّ مما يقرِّبُ ذلك ملاحظةُ الفرق بين كميتي الهواء الخارجة عند نطق الظاء ونطق الذال، فإن الظاء لكونها مطبقةً تَضِيقُ المساحةُ التي يسري فيها الهواء عند النطق بها.

واللوحات التالية توضح مخرجي القاف والطاء، وارتفاعَ الحنك اللين وقلةَ حجم الفراغ الكائن عن نطق الفاف، وكذا الفرقَ بين حجم الفراغ الكائن عند نطق الطاء والفراغ الكائن عند نطق الدال:



الشكل١: مخرج *القاف* (سويد، ١٤٣٤هـ)



الشكل٢: *مخرج الطاء، والفرق بينه وبين مخرج الدال* (سويد، ١٤٣٤هـ)

الثاني- أننا في اللحظة التي تسبق توقُّفَ الاهتزازِ وانحباسَ النفَسِ (وهي أجزاءٌ من الثانية قليلةٌ جدًّا) نَلْحَظُ أن الوترين يهتزَّان، ولا يتوقفُ اهتزازهما إلا عند توقف مرور النفَس كلِّيًّا، وهذا لا يوجد في أيٍّ من الأصوات المهموسة، فثَمَّ فرقٌ بين ما يحدث في تلك اللحظة عند نطق القاف والطاء، وعند نطق الأصوات المهموسة، وهذا أيضًا دليل على أن القاف والطاء لا يسلكان سلوك الأصوات المهموسة.

ولا يَبْعُدُ أن يكون ذاك الصوتُ المجهورُ الكائنُ قبل لحظةِ انغلاقِ المخرجِ وتوقُّف جريان الهواء عند نطق القاف والطاء - أن يكون هو في حقيقته الجهرَ الذي فيهما، بمعنى أن مدتَه قصيرةٌ جدًّا لا تكاد تُلحَظُ، بخلاف جهر الدال الذي يستمر لمدة أطول بسبب زيادة حجم المساحة التي يتحرك خلالها الهواء في الجوفِ، لكن الجزم بهذا يحتاج إلى استعانةٍ بأجهزة معمل الصوت، وهو أمرٌ متعذِرٌ في بلادِنا، ولعل الله أن ييسر ذلك قريبًا.

الثالث- الصُّوَيْتُ الذي يعقُبُ نطقَ القاف والطاء إذا سكَنَا (وهو صوت القلقلة) يكون صوتًا مجهورًا إذا نطقناهما بشكلٍ صحيحٍ[١٢]، والكاف والتاء توجد فيهما الشدةُ التي تَحبِسُ النفسَ وتضغطُه خلف المخرج، لكن لكونهما مهموسين لم يَرْقَ الصوتُ

الخارجُ معهما إلى أن يسمى قلقلةً عند جمهور علماء اللغة وعلماء القراءة بل عند علماء الأصوات أيضًا. (القاري، ١٤٣٣هـ؛ الحمد، ١٤٢٥هـ)

فلو لم يكن القاف والطاء مجهورَين ولم يكُنِ الوتران عند نطقهما متضامّين انضمامَهُما عند نطقِ الأصوات المجهورة لَـمَا امتد ذلك الاهتزازُ إلى لحظةِ انفلاتِ الصوتِ واستئنافِ مرورِه في القناة النطقية، ولَكَانَ هذا الصويتُ لا يُعد قلقلةً عند الجمهور، ونحن نرى الجميعَ -حتى الأصواتيين- متفقين على أن القافَ والطاءَ حروفُ قلقلة.

فاللحظةُ التي تسبق الانغلاق واللحظةُ التي تَعقُبه كلاهما فيهما جهر، والوتران بين هاتين اللحظتين في حالة انضمام واستعداد للاهتزاز، وإنما لم يساعدهما على الاهتزاز في لحظة الانغلاق طبيعةُ المخرج، وإلا لظَهَرَ جهرُهما.

الرابع- أن وجود نظير مهموس للقاف والطاء (المنطوقين نطقًا صحيحًا) دليلٌ على كونهما مجهورين. وهذا النظير المهموس المشار إليه هو القاف والطاء اللذان ينطقهما المصريون، وقد ذكر سيبويه (سيبويه، ١٤٠٨هـ، ج٤/ ٤٣٢) بين الحروف غير المستحسنةِ الطاءَ التي كالتاء، وتبِعَه العلماء على ذلك، وقال السيرافي: «وأما الطاء التي كالتاء فإنها تسمع من عجم أهل المشرق كثيرًا؛ لأن الطاء في أصل لغتهم معدومة، فإذا احتاجوا إلى النطق بشيء فيه طاء تكلفوا ما ليس في لغتهم؛ فضَعُفَ نُطْقُهم بها» (السيرافي، ٢٠٠٨، ج٥/ ص٣٨٩)، فالظاهر من كلام السيرافي أن الطاء التي كالتاء إنما هي الطاء التي ينطقها المصريون.

فنحن إذا قلَّلْنا الاعتماد على المخرج سنجد صوتًا مهموسًا فيه كل خصائص الحروف المهموسة: مِن تباعُدِ الوترين، وتقليلِ الاعتماد على المخرج، وخروجِ نَفَسٍ كثيرٍ نسبيًّا، وعدمِ اهتزاز الوترين في اللحظةِ التي تسبق انغلاق المخرج واللحظةِ التي تَعقُبُ انفتاحَه، بينما إذا قوّينا الاعتمادَ حدث عكسُ هذه الأمور: مِن تضيُّقِ الوترين، وقلةِ تدفق النفس نسبيًّا، ووجودِ اهتزازٍ قبل الانغلاق وبعدَه، وهذه الأمور من علامات الحروف المجهورة. فهذا يدل على وجود نظير مهموس يحمل كل صفات هذه الأصوات إلا الصفات التي تشبه فيها الحروفَ المجهورة (باستثناء الاهتزاز أثناء انغلاق المخرج، فهو لا يوجد في الحالين)، وهو دليل على أن القاف والطاء الفصيحين مجهوران.

الخامس- تأثير التجاور. حيث إن القاف والطاء إذا ما جاورا صوتًا مجهورًا -كما في كلمتي: (أقلام) و (أطلال)- نجد أن اللسان يميل إلى قوةِ الاعتمادِ على مخارجهما، بخلاف ما لو جاورا صوتًا مهموسًا -كما في كلمتي: (أقفال) و (أطفال) فإننا حينئذ نجد في اللسان ميلًا إلى ضعف الاعتماد على مخارجهما، أي يكون كنطق المصريين ومَن وافقهم. وهذا يدل على أن صفة الجهر موجودة فيهما؛ حيث تأثَّرًا بمجاورة المهموس فتغير نطقهما إلى نطقٍ مختلف عن الحالة الأخرى.

وهذا الفرق يلْحَظُه مَن ينطقون القاف والطاء بتقوية الاعتماد، كأهل الخليج والعراق وشرق ليبيا، بخلاف من ينطقونها دائمًا بتقليل الاعتماد كالمصريين والمغاربة.

إذا ما لاحظنا ذلك، فلْنُطَبِّقْ هذا الأمر على كلمتي: (أقطاب) و (أقتاب)، سنجد أن القاف في الكلمة الأولى تحتفظ بقوتها لمجاورة الطاء، بينما في الثانية تضعف بسبب مجاورة التاء، وليس للهمزة كبيرُ تأثيرٍ في ذلك؛ لأنها لم تَقِ القافَ من تأثير التاء.

السادس- أننا عندما ننطق القاف والطاء (وَفقَ النطق الصحيح) نجد فيهما قوةً في الاعتماد على المخرج، وقِلَّةً في تدفق النفس ناتجةً مِن تَضَيُّق الوترين(١٣)، وهذان الأمران جزء من حقيقة الجهر عند سيبويه ومَن جاء بعده (المرعشي، ١٤٢٩هـ، ص ١٤٦؛ السعران، ١٩٩٧، ص ص ١٢٦- ١٢٧؛ الحمد، ١٤٢٩هـ، ص ١٠٦)، وهما لا يوجدان إلا في الأصوات المجهورة، فإذن القاف والطاء يسلكان في ذلك سلوك الأصوات المجهورة.

السابع- قال سيبويه: «ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا» (سيبويه، ١٤٠٨هـ، ج٤/ ص٤٣٦). والدال مجهورة اتفاقًا، فلو كانت الطاءُ الفصيحةُ مهموسةً لصارت بزوال الإطباق تاءً لا دالًا، وليس يُظن أن يَخفى هذا على سيبويه ومعه سائرُ أئمة العربية والقراءة جملةً واحدةً ولا يَفْطِنُ له أحد منهم، مع ما وهبهم الله ﷻ من دقةٍ الملاحظة، ومع إدراكِ عددٍ منهم لحقيقةِ اهتزاز الوترين، وهو ما عبَّروا عنه بصوت الصدر.

الثامن- أن الهمزة مثل الطاء والقاف في انعدام اهتزاز الأوتار عند انغلاق المخرج، ومع ذلك وصفها سيبويه بالجهر (سيبويه، ١٤٠٨هـ، ج٤/ ص٤٣٤)، ووافقه مَن بعدَه من علماء القراءة وعلماء اللغة (القيسي، ١٤١٧هـ، ص ص ٩٢- ٩٣؛ الداني، ١٤٠٧هـ، ص ١٠٧؛ القرطبي، ١٤٢١ه، ص ص ٨٨- ٩٠؛ ابن جني، ١٤٢١ه، ج١/ ص٧٥؛ الشاطبي، ١٤٢٦ه، البيت ١١٥٣؛ أبو شامة، د ت، ج٢/ ص٧٥١؛ ابن القاصح، ١٣٧٣هـ، ص ص ٤٠٨- ٤٠٩؛





الجزري، د ت، ج١/ ص٢٠٢؛ القاري، ١٤٣٣ه، ص ٩٨؛ المرعشي، ١٤٢٩ه، ص ص ١٤٥-١٤٧؛ شكري وآخرون، ١٤٣٥ه، ص ص ٦٩- ٧٠)، بينما انحصر خلاف الأصواتيين في أنها إما مهموسة وإما لا مجهورة ولا مهموسة (أنيس، د ت، ص ٧٧؛ بشر، د ت، ص ١١٢؛ السعران، ١٩٩٧، ص ص ١٣١- ١٣٢؛ حسان، د ت، ص ٩١؛ الحمد، ١٤٢٥هـ، ص ١٠١)، والجميعُ متفقون على أنها في زمن سيبويه كانت تُنطَق كما تُنطَقُ اليوم، ولم يقل أحدٌ من المحدثين -فيما اطلعت عليه-: إنها كانت حرفًا آخر غير المعروف اليوم. وها نحن نرى كيف أن الجهاز النطقي يعاني مِن من ثِقَلها أكثر من أي حرف آخر، وأنه يميل إلى التخلص من صَوْلتها وصلابتِها بأكثر من وسيلة: كالتسهيل، والنقل، والحذف، والإبدال.

فهذا يدل على أن انعدام اهتزاز الوترين عند انغلاق المخرج لا يعني الحكمَ على الحرف بأنه غيرُ مجهور عند المتقدمين، فهناك اعتبارات أخرى يراعونها لا بد لنا نحن أيضًا من مراعاتها لنَعْرِفَ عَمَّ صَدَروا.

فهذه الحروف اختصت بتوقف اهتزاز الوترين عند النطق بها، فلا يظهر جهرُها بوضوحٍ كحروف الجهر الأخرى، فالطاء لو زال عنها الإطباق فليس بين الحروف التي تشاركها في المخرج حرفٌ يحمل جميع صفاتها عدا الإطباق والاستعلاء إلا الدال، وسيبويه يقرر أن الطاء مجهورة، فهي حينئذ تصير كالدال نظريًّا -إن صح التعبير-.

التاسع- أنَّ أحدًا مِن أهلِ الأداءِ المعتبَرين مطلقًا لَمْ يَنطِقِ القافَ والطاءَ بتلك الكيفياتِ التي زعموا أنها أصلُهما الفصيحُ، وهذا يمَنْعُ احتمالَ وجودِ أصلٍ فصيحٍ لهما -كما سبق تقريرُه في الفصل السابق-.

المهم أنه ليس لعلماء الأصوات أن يُقدِموا على تخطئة علماء اللغة والقراءة بناءً على تحليلٍ عقليٍّ صادرٍ عن نطقٍ غيرِ سليم[١٤]، فالعقل لا يُعارَضُ به النقلُ، وما يني على خطإٍ فهو خطأٌ.

فنخلُصُ من كل هذا الكلام إلى أن القاف والطاء مجهوران؛ لسلوكهما سلوك الأصوات المجهورة إلا في موضوع اهتزاز الوترين عند انغلاق مخارجهما. فإما أن نضيف إلى تعريف الجهر والهمس ظاهِرَةَ إشباعِ الاعتمادِ على المخرج ونجعله جزءًا من ماهِيَّاتِهما حتى يكون التعريفُ جامعًا مانعًا، وإما أن نقول: إن التوقف العارضَ للأوتار



الصوتية في لحظة انغلاق المخرج -بسبب طبيعة مخارج هذه الأصوات- ينبغي ألّا يُعتَدَّ به، وهذا هو الحل هو أفضلُ الحلَّينِ للحفاظ على هذين الصوتين ضمن الأصوات المجهورة دون الاضطرار إلى إضافة قيد جديد. وإن ثَبَتَ أن الصوتَ المجهورَ الذي يسبق لحظةَ انغلاقِ المخرَجِ هو نفسُه الجهر الذي فيهِمَا فهذا سيحلُّ الإشكال كلَّه.

ثانيًا- صوت الضاد

حدَّدَ سيبويه مخرَجَ الضادِ بقوله: «ومن بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد» (سيبويه، ١٤٠٨هـ، ج٤/ ص٤٣٣)، وهو «يريد بأول حافة اللسان حافتَه من جهة أقصاه، لا من جهة طرفه؛ لأنه ذكر مخارج الحروف مبتدئًا بمخارج الحلق، صاعدًا إلى مخارج الفم والشفتين» (الحمد، ١٤٢٥هـ، ص٢٧٠)، وذكر ابنُ الجزري أن كلام سيبويه يدل على أنها تكون من الجانبين.

وقد وافق سيبويه على ذلك مَن بعدَه من علماء العربية والقراءة، وزادوا فذكروا أنه يمكن إخراجها من الجانب الأيمن، أو من الجانب الأيسر. (القيسي، ١٤١٧ه، ص ص ١٨٤- ١٨٥؛ الداني، ١٤٠٧ه، ص ١٠٥؛ القرطبي، ١٤٢١ه، ص ٧٨؛ ابن جني، ١٤٢١ه، ج١/ ص٦٠؛ الشاطبي، ١٤٢٦ه، البيتان ١١٤٠، ١١٤١؛ أبو شامة، د ت، ج٢/ ص٧٤٥؛ الجزري، د ت، ج١/ ص٢٠٠؛ القاري، ١٤٣٣ه، ص ص ٨٣- ٨٤؛ المرصفي، د ت، ج١/ ص٦٦؛ شكري وآخرون، ١٤٣٥هـ، ص ص ٥١- ٥٢)

ولو تأملنا كلامَ الخليل بن أحمد في ألقاب الحروف لوجدناه هو أيضًا مؤكِّدًا لِمَا ذكره هؤلاء العلماء؛ حيثُ إن الخليلَ وَصَفَ الضاد بأنها شَجْرِية، وقال: «لأن مَبْدَأها من شجْر الفم. أي مَفرج الفَمِ» (العين، د ت، ج١/ ص٥٨). ولو كانت كما يقرره أصحابُ الضاد الطائية لَجَعَلها نِطْعِيَّةً كما جعل الطاء والتاء والدال.

وأما بالنسبة لصفات الضاد فقد ذكر سيبويه أنها مجهورة، رخوة، مطبَقة، مستعلية، مستطيلة (سيبويه، ١٤٠٨هـ، ج٤/ ص ص ٤٣٤- ٤٣٦، ص ص ١٢٨- ١٣٠، ص ٤٥٧، ص ٤٦٥)، ووافقَه على إثباتِ هذه الصفاتِ مَن بعدَه من علماء العربية والقراءة (القيسي، ١٤١٧ه، ص ص ١٨٤- ١٨٥؛ الداني، ١٤٠٧ه، ص ص ١٠٨- ١١٠؛ القرطبي، ١٤٢١ه، ص ٨٥، ص١١٤؛ ابن جني، ١٤٢١ه، ج١/ ص ص ٧٥- ٧٨؛ الشاطبي، ١٤٢٦ه، البيتان ١١٥٣، ١١٥٤؛ أبو شامة، د ت، ج٢/ ص ص٧٥١- ٧٥٤؛ ابن القاصح، ١٣٧٣ه، ج٢/ ص ص ٧٥١- ٧٥٤؛

الجزري، د ت، ج١/ ص ص ٢٠٢- ٢٠٥؛ القاري، ١٤٣٣ه، ص ص ٩٧- ٩٩، ص ص ١١٠- ١١١؛ المرصفي، د ت، ج١/ ص ٦٩؛ شكري وآخرون، ١٤٣٥ه، ص ٨٧) وربما زادَ بعضُهم صفةً أو أكثر، كالتفشِّي (القيسي، ١٤١٧هـ، ص ١٣٥). والذي يهمنا هنا من بين هذه الصفات هو الرخاوة، والاستطالة؛ لأن الخلاف في هذا المقام واقعٌ فيهما دون غيرهما.

وقد اهتم علماءُ العربية والتجويد ببيان مخرج وصفاتِ صوتِ الضاد أكثرَ من غيره؛ لأنه أعسرُ الأصواتِ على اللسان، ولكثرة الانحرافات التي تحصل عند نطقه، حتى إن عددًا منهم كتَبوا في ذلك رسائل مستقلة بيَّنوا فيها كل ما يتعلق به(١٥).

وأما علماء الأصوات فقد جعلوا مخرجَ الضاد من طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا، من مخرج الدال، وترتَّبَ على ذلك أن جعلوها شديدة لا رخوة، وجرَّدوها مِن صفة الاستطالة. (أنيس، د ت، ص ٢٢؛ بشر، د ت، ص ص ١٠٢- ١٠٤ ص ص ١٠٩- ١١١؛ السعران، ١٩٩٧، ص ص ١٣٠- ١٣١؛ عمر، ١٣٩٦هـ، ص ص ١٠٦- ١٠٨؛ عبد التواب، ١٤١٧هـ، ص ص ٧٥- ٨٢؛ الحمد، ١٤٣٠هـ، ص ص ٢٣٩- ٢٤٠)

قالوا: إن الضاد التي ينطقها أهلُ زماننا تختلف مخرجًا وصفةً عما ذكره المتقدمون، لأن أهل زماننا ينطقون الضاد إما ظاءً خالصةً، وإما دالًا مطبقةً، ولا وجود اليوم للضاد التي وصفها المتقدمون، فيحتمل أن يكون المتقدمون قد أخطؤوا في وصف الضاد وأن نُطْقَها القديمَ هو عينُه نطقُها الحديث، ويحتمل أن يكونوا قد أصابوا وأنها قد حصل لها تطوُّرٌ عما كانت عليه قديمًا.

وإنما اعتمَد الأصواتيون الدالَ المطبقة دونَ الظاء الخالصة لتكونَ بديلًا لصوت الضاد لسببين:

١- أن الظاء حرفٌ معروفٌ مستقل بذاتِه، وأن إبدالَ الضاد ظاءً خطأٌ كما نص عليه العلماء.

٢- أن المصريين يحتلون موقع الريادة في العالم، سواء في احتراف قراءة القرآن، أم في التدرس، وهم ينطقون الضادَ دالًا مطبقةً؛ فكان تأثيرهم كبيرًا في ترسيخ هذا النطق أكثرَ مِن النطق الآخر(١٦).

وليس ما فعلوه صوابًا؛ للأسباب الآتية:

١- أن وصْفَ علماءِ العربية والقراءةِ جميعِهم -قديمًا وحديثًا- لمخرجِ الضاد وصفاتِه يخالف ذلك، ولا يُتَصَوَّرُ أن يكونوا كلُّهم قد أخطؤوا في وصفها.

كيف يُظن بسيبويه ومكيٍّ والداني وغيرهم من الأئمة والعلماء أنهم لا يميزون بين حافة اللسان وطرفه، ولا بين الأضراس والثنايا، ولا بين الشدة والرخاوة، ولا بين الاستطالة وعدمِها؟!

٢- أن وصف الضاد ليس غامضًا إلى الحد الذي يَصْعُبُ على العلماء وصفه ولا يصيب حقيقتَه منهم أحدٌ، بل وصْفُ ذلك ممكنٌ بالملاحظة الذاتية ودون الحاجة إلى أجهزة.

٣- أنه ليس بين أصواتِ العربيةِ صوتٌ اهتم العلماء به اهتمامَهم بالضاد؛ لِمَا سبق ذِكْرُه، وهذا يؤكد أن المتقدمين لم يخطئوا في وصفه.

٤- أن نطق الضاد الفصيحة صعب على اللسان بالاتفاق، والدالُ المطبقةُ في غاية اليسر.

٥- أن الظاء أقربُ الأصوات إلى الضاد، بدليل أن العلماء اهتموا بالتفريق بينه وبين الضاد ما لم يفعلوا مع صوتٍ آخر، وكان مِن شدة الخلطِ والإبدال بين الصوتين أن وقع الخلاف بين الفقهاء في صحة الصلاة بمن أبدل الضاد ظاء، وبخاصة في الفاتحة؛ لصعوبةِ نطق الضاد، واشتباهه بالظاء (الموسوعة الفقهية الكويتية، ١٤٠٤- ١٤٢٧هـ، ج١٩/ ص ص ١٤٦- ١٤٧، ج٣٥/ ص ٢١٦)، والظاءُ متفقٌ على اتصافها بالرخاوة، حتى علماءُ الأصوات لم يخالفوا في ذلك (أنيس، د ت، ص ٢٢؛ السعران، ١٩٩٧، ص ١٤٥؛ عبد التواب، ١٤١٧ه، ص ٤٥؛ الحمد، ١٤٢٥هـ، ص ص ١١٠- ١١١) فهذا يؤكد أن المتقدمين لم يخطئوا في وصف الضاد بالرخاوة؛ لأنها لو كانت شديدةً لنبَّهوا على هذا الفرق ضمن الفروق بين الضاد والظاء التي سجلوها في مصنفاتهم.

٦- أن أهلَ نَجْدٍ وتهامةَ والحجازِ اليوم عندما ينحرفون في نطق الضاد نجِدُ أنهم ينطقونها ظاءً خالصةً، لا دالًا مطبقةً، وهذا واقعٌ على ألسنةِ كثيرٍ من المتحدثين بالفصحى في تلك الاماكن، بَلْهَ اللهجات العامية، ولا يخفى أن أهلَ هذه البقاع هم امتدادٌ للعرب الفصحاء، وهم وإن أبدلوها ظاءً وأخطؤوا في ذلك؛ إلا ما حصلَ مِنهُم يُعَدُّ مؤشِّرًا لِخطإِ مَن ظَنَّ أن الضادَ القديمةَ في الأصلِ كانت تخرج مِن مخرَجِ الدال؛

لأنه يَبْعُدُ أن يكون هؤلاء انحرفوا في نطقِها وأصابَ فيه غيرُهم ممن لم يكن أكثرُهم قبل الإسلامِ يتكلمون العربية أصلًا!

على أنه لا يزال كثيرٌ من أهل تلك المناطق (وبخاصة أهل مكة) ينطقون الضاد نطقًا صحيحًا.

٧- أن الضاد التي اعتمدها الأصواتيون (الضاد الطائية) يَسهُلُ التمييز إلى حدٍّ كبيرٍ بينها وبين الظاء الخالصة، ومن المعلوم أن الضاد التي وصفها المتقدمون بينها وبين الظاء الخالصة تشابُه كبير (القيسي، ١٤١٧هـ، ص ص ١٨٥- ١٨٦، ص ص ٢٢٠- ٢٢١؛ الداني ١٤٠٧هـ، ص١٦٥)، وإلا لَمَا استحالت إلى الظاء على لسان الأكثرين وفي أسماعهم، ولَمَا أُلِّفت في التفريق بينهما مؤلفات خاصة.

٨- أن الضاد التي اعتمدها الأصواتيون هي نفسها الضاد التي ادّعى بعضهم أنها الطاء القديمة -كما سبق-! فعلى احتمالِهم أنّ المتقدمين أخطؤوا في وصفها يكونُ صوتُ الضادِ والطاءِ القديمين الصوتَ نفسَه في حقيقةِ الأمر!

٩- قال العلماء: لولا الإطباق لصارت الصادُ سينًا، والظاءُ ذالًا، ولخرجت الضاد من الكلام (سيبويه، ١٤٠٨هـ، ج٤/ ص٤٣٤)، وذلك لأنها لا يخرج من موضعها غيرُها، فلو كانت الضاد دالًا مطبقةً لاستحالت بزوال الإطباق إلى دال، بدل أن تخرج من الكلام.

١٠-أن المتقدمين ليسوا وحدَهم مَن وصفَ الضاد كما وصفَها سيبويه، فالمتأخرون من علماء القراءة إلى يومنا هذا كلُّهم يصفونها كما وصفها سيبويه، ونظرةٌ سريعةٌ في أشهرِ كتبِ التجويدِ في زماننا تؤكدُ ذلك.

١١- أنَّ زعْمَ أنَّ الضادَ القديمةَ التي وصفها المتقدمون ليس لها وجود في زماننا – زَعْمٌ لا يصدِّقه الواقع؛ فإن عددًا كبيرًا من قراء القرآن ينطقون الضاد من حافة اللسان رخوةً مستطيلةً، ويؤكِّدُ هذا أنَّ مَن ألَّفَ منهم كُتُبًا في التجويد يصفونها كذلك في كتبهم، وهل يُظَنُّ أنهم كلُّهم يصفون ما لا ينطقون؟! فإن صَدَقَ هذا على بعضِهم ممن قَلَّ تحقيقُهم وإتقانُهم وتحريرُهم، فإنه لا يَصْدُقُ على الجميعِ.

١٢-أن عددًا من العلماء نصوا على أن من الانحرافات التي تقع على ألسنة الناطقين بالضاد: نُطْقُها دالًا مفخمةً (القيسي، ١٤١٧هـ، ص ص ١٨٤-١٨٥؛ الداني، ١٤٠٧هـ، ص ص ١٦٤-١٦٥؛ القرطبي، ١٤٢١هـ، ص٨٦، ص١١٤؛ الجزري، د ت، ج١/ ص ص ٢١٩-

٢٢٠)، وهذا الصوت يسميه كثيرٌ من علماء التجويد المتأخرين: (الضاد الطائية)، وهي عينُها الضاد التي ينادي بها الأصواتيون اليوم، بل إن مِن علماءِ القراءةِ مَن نَصَّ على أن النطق بالضادِ ظاءً خالصةً أحسنُ حالًا ممن ينطقها دالًا مفخمةً، بل ذَكَرَ أن النطقَ بالضاد طائيةً هو أسفلُ الانحرافات النطقية في نطقِ الضاد! (الحمد، ١٤٣٠هـ، ص ٢٣٥) فكان الأحرى بالأصواتيين أن يستبدلوها بالظاء إن كانوا لا بد فاعلين، فبعضُ الشر أهوَنُ من بعض.

الخاتمة

نتائج البحث:

١- دعوى وقوع التطور في أصوات اللغة العربية الفصحى -في الماضي أو الحاضر أو المستقبل- دعوى باطلةٌ، يَرُدُّها النقل والعقل، وينبغي الحذر منها.

٢- القاف والطاء والهمزة أصوات مجهورة، لسلوكها سلوكَ الأصوات المجهورة إلا في مسألة توقُّف اهتزاز الوترين الصوتيين عند انغلاق مخارجها، وهو أمرٌ عارضٌ لا متأصلٌ، فلا ينبغي سلبُ هذه الأصواتِ صفةَ الجهر بسببه. على أنه يحتمل أن يكون الجهرُ فيها قصيرًا جدًّا لا يُلحَظُ بسهولة؛ بسبب سرعة توقُّفِ تدفُّقِ النفسِ عند النطق بها.

٣- تعريف علماء الأصوات للجهر والهمس صحيح، لكن ينبغي ألّا نعتبر توقفَ اهتزاز الوترين العارضَ مانعًا من إدراج صوتٍ ما ضِمن الأصوات المجهورة.

٤- الضاد الفصيحة تخرج من بين حافة اللسان مع ما يليها من الأضراس، ومن صفاتها: الرخاوة، والاستطالة، ولم يكن العلماء المتقدمون مخطئين في وصفها، ولم يتغير نطقها عند الكثير من قراء القرآن المجيدين والناطقين بالفصحى في العالم حتى يومنا هذا.

التوصيات:

١- يجب أن نعتمد في وصف أصوات الفصحى على النطق العربي الفصيح، لا على نطقٍ مُحَرَّفٍ قبيح. ونحن -بحمد الله- لدينا نطقٌ لأصواتِ الفصحى صحيحٌ متواترٌ، نقلَه له قراءُ القرآن المجيدون بالأسانيد المتصلة، ولدينا وصفٌ لهذه الأصوات دقيقٌ، تركه لنا





علماءٌ أفذاذٌ عاشوا في عصورٍ مبكرةٍ، وتلقَّوا هذا النطق بالأسانيد العالية، فعلينا أن نعتمد على هذين المنبعين الصافيين في وصفِ أصواتِ الفصحى، وأن نعيدَ كتابةَ ما يتعلق بأصوات الفصحى في علم الأصوات بناء على هذا الأصل؛ لنصحح ما وقع من أخطاء، ونسد ما تُرِكَ من ثغرات، ونستدرك ما فات من هفوات.

وقد بُذِلَت محاولاتٌ من بعض دارسي الأصواتِ لتحقيق هذه الغاية، وبذلوا في ذلك جهدًا يشكرون عليه، إلا أنهم قليلون، وفي الوقت نفسِه تركوا عددًا من الثغرات لم يوفَّقوا لسدِّها، وحصل منهم تقصير في بعض الجوانب؛ مما يستدعي توجيهَ مزيد من الجهود لتتميمِ هذا المشروع.

٢- توجيه المزيد من الجهود لدراسة موضوعِ التطور الصوتي للغة الفصحى؛ لتأييد القول الصواب فيها بمزيد من الأدلة والحقائق، وتفنيد الأقوال المخالفة.

٣- الحذر من المستشرقين؛ لأن أكثرهم -إن لم يكونوا كلّهم- أدواتٌ يستعملها اليهود والنصارى في حربهم ضد الإسلام والمسلمين؛ لأنهم وجدوا أنْ لا جدوى من القوة العسكرية في غزو بلادِ الإسلام، فغيَّروا خطَّتَهم لغزوها بِطَرِيقٍ أخرى، وهي ما يُعرَف بـ: القوة الناعمة (Soft Power)(١٧)، فكان المستشرقون أداةً للغزو الفكري لبلاد المسلمين. والتاريخ من خير الشواهد على هذا.

هذا، وما كان فيما كتبتُ من صوابٍ فمن اللهﷻ، وبتوفيقه وتسديده، وما كان فيه من خطإٍ فمني ومن الشيطان، وأستغفر الله العظيم منه! وأنا راجع عنه مقدَّمًا. وأرجو ممن يَقِفَ عليه أن ينبهني، وسأكون شاكرًا له.

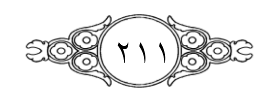
وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين! والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

إبراهيم أنيس. (بلا تاريخ). *الأصوات اللغوية*. مصر: مكتبة نهضة مصر.

إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، و محمد النجار. (بلا تاريخ). *المعجم الوسيط*. مصر: دار الدعوة.

أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي. (١٣٩٩هـ). *مقاييس اللغة*. بيروت: دار الفكر.



أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي. (١٤١٨هـ). *الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها* (المجلد ١). بيروت: دار الكتب العلمية.

أحمد بن محمد الحملاوي. (بلا تاريخ). *شذا العرف في فن الصرف*. الرياض: مكتبة الرشد.

أحمد خالد شكري، محمد خازر المجالي، أحمد محمد القضاة، محمد أحمد سليمان، محمد عصام القضاة، عمر يوسف حماد،... مأمون عمر الشمالي. (١٤٣٥هـ). *المنير في أحكام التجويد* (المجلد ٢٦). الأردن: دمعية المحافظة على القرآن الكريم.

أحمد مختار عمر. (١٣٩٦هـ). *دراسة الصوت اللغوي*. مطابع سجل العرب.

إسماعيل بن عمر بن كثير. (١٤١٦هـ). *فضائل القرآن* (المجلد ١). مكتبة ابن تيمية.

إسماعيل بن عمر بن كثير. (١٤٢٠هـ). *تفسير القرآن العظيم* (المجلد ٢). (سامي محمد السلامة، المحرر) السعودية: دار طيبة.

الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي. (٢٠٠٨). *شرح كتاب سيبويه* (المجلد ١). بيروت: دار الكتب العلمية.

الخليل بن أحمد الفراهيدي. (بلا تاريخ). *كتاب العين*. دار ومكتبة الهلال.

القاسم بن فيره الشاطبي. (١٤٢٦هـ). حرز *الأماني ووجه التهاني* (المجلد ٤). (محمد تميم الزعبي، المحقق) دمشق: مكتبة دار الهدى، دار الغوثاني.

الموسوعة الفقهية الكويتية. (١٤٠٤- ١٤٢٧هـ). الكويت، مصر، الكويت، دار السلاسل، دار الصفوة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.

أيمن رشدي سويد. (١٤٣٤هـ). *التجويد المصور*. دمشق: دار الغوثاني للدراسات القرآنية.

تمام حسان. (بلا تاريخ). *مناهج البحث في اللغة* (المجلد مصر). مكتبة الأنجلو المصرية.

جوتهلف برجشتراسر. (١٤١٤هـ). *التطور النحوي للغة العربية* (المجلد ٢). (رمضان عبد التواب، المترجم) القاهرة: مكتبة الخانجي.

جوزيف فندريس. (٢٠١٤). *اللغة*. (عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، المترجمون) القاهرة: المركز القومي للترجمة.

حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الإستراباذي. (١٤٢٥هـ). شرح *شافية ابن الحاجب* (المجلد ١). مكتبة الثقافة الدينية.

حسن ظاظا. (١٩٧١). *اللسان والإنسان*. مصر: دار المعارف.

حسن عيسى أبو ياسين. (١٤١١هـ). الفصحى بين نظريتين: نظرية القدامى، ونظرية المحدَثين (موازنة ومناقشة). *مجلة جامعة الملك سعود*، الصفحات ٣/ ٣- ٣٤.

خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي. (٢٠٠٢). *الأعلام*. بيروت: دار العلم للملايين.

رمضان عبد التواب. (١٤١٧هـ). *التطور اللغوي* (المجلد ٣). القاهرة: مكتبة الخانجي.

رمضان عبد التواب. (١٤١٧هـ). *المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي* (المجلد ٣). القاهرة: مكتبة الخانجي.

شوقي ضيف. (١٩٦٠). *تاريخ الأدب العربي* (المجلد ١). مصر: دار المعارف.

صبحي الصالح. (١٣٨٨هـ). *دراسات في فقه اللغة* (المجلد ٣). بيروت: دار العلم للملايين.

عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. (١٤١٨هـ). *المزهر في علوم اللغة وأنواعها* (المجلد ١). بيروت: دار الكتب العلمية.

عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة. (بلا تاريخ). *إبراز المعاني من حرز الأماني*. مصر: شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي.

عبد الرحمن بن ناصر السعدي. (١٤٢٠هـ). *تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان* (المجلد ١). (عبد الرحمن بم معلا اللويحق، المحقق) بيروت: مؤسسة الرسالة.

عبد الفتاح بن السيد عجمي المرصفي. (بلا تاريخ). *هداية القاري إلى تجويد كلام الباري* (المجلد ٢). المدينة النبوية: مكتبة طيبة.

عبد الوهاب القرطبي. (١٤٢١هـ). *الموضح في التجويد* (المجلد ١). عمان: دار عمار.

عثمان بن جني. (١٤٢١هـ). *سر صناعة الإعراب* (المجلد ١). بيروت: دار الكتب العلمية.

عثمان بن سعيد الداني. (١٤٠٧هـ). *التحديد في الإتقان والتجويد* (المجلد ١). (غانم قدوري الحمد، المحرر) بغداد: مكتبة دار الأنبار.

علي بن سلطان القاري. (١٤٣٣هـ). *المنح الفكرية* (المجلد ٢). دمشق: دار الغوثاني للدراسات القرآنية.

علي بن عثمان بن محمد الموصلي المعروف بابن القاصح. (١٣٧٣هـ). *سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي* (المجلد ٣). مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

عمر بن رضا بن محمد كحالة. (بلا تاريخ). *معجم المؤلفين*. بيروت: مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي.

عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه. (١٤٠٨هـ). *الكتاب* (المجلد ٣). القاهرة: مكتبة الخانجي.

غانم قدوري الحمد. (١٤٢٥هـ). *المدخل إلى علم أصوات العربية* (المجلد ١). الأردن: دار عمار.

غانم قدوري الحمد. (١٤٢٦هـ). *دراسات في العربية الفصحى*. عمان: دار عمار.

غانم قدوري الحمد. (١٤٢٩هـ). *شرح المقدمة الجزرية* (المجلد ١). جدة: معهد الإمام الشاطبي.

غانم قدوري الحمد. (١٤٣٠هـ). *الدراسات الصوتية عند علماء التجويد* (المجلد ٣). عمان: دار عمار.

فوزي حسن الشايب. (١٩٩٩). *محاضرات في اللسانيات*. عمان: وزارة الثقافة.

كمال بشر. (بلا تاريخ). *الأصوات العربية*. مصر: مكتبة الشباب.

محمد الأنطاكي. (١٣٨٩هـ). *دراسات في فقه اللغة* (المجلد ٤). بيروت: دار الشرق العربي.

محمد الطاهر بن عاشور. (١٩٨٤). *تحرير المعنى السديد، وتنوير العقل الجديد، من تفسير الكتاب المجيد*. تونس: الدار التونسية.

محمد المبارك. (١٣٩٢هـ). *فقه اللغة وخصائص العربية* (المجلد ٥). بيروت: دار الفكر.

محمد بن أبي بكر المرعشي. (١٤٢٩هـ). *جهد المقل* (المجلد ٢). (سالم قدوري الحمد، المحقق) عمان: دار عمار.

محمد بن إسماعيل البخاري. (١٤٢٢هـ). *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه* (المجلد ١). (محمد زهير بن ناصر الناصر، المحقق) السعودية: دار طوق النجاة.

محمد بن جرير الطبري. (١٤٢٠هـ). *جامع البيان في تأويل القرآن* (المجلد ١). (محمود محمد شاكر، المحقق) بيروت: مؤسسة الرسالة.

محمد بن محمد بن محمد بن الجزري. (١٤٠٥هـ). *التمهيد في علم التجويد* (المجلد ١). (علي حسين البواب، المحقق) الرياض: مكتبة المعارف.

محمد بن محمد بن محمد بن الجزري. (بلا تاريخ). *النشر في القراءات العشر*. (علي محمد الضباع، المحقق) مصر: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].

محمد بن مكرم بن منظور. (بلا تاريخ). *لسان العرب* (المجلد ١). بولاق: المطبعة الأميرية.

محمد علي الخولي. (١٤٠٢هـ). *معجم علم الأصوات* (المجلد ١).

محمود السعران. (١٩٩٧). *علم اللغة مقدمة للقارئ العربي* (المجلد ٢). القاهرة: دار الفكر العربي.

مشتاق عباس مَعن. (١٤٢٣هـ). *المعجم المفصل في مصطلحات علم اللغة المقارن* (المجلد ١). بيروت: دار الكتب العلمية.

مكي بن أبي طالب القيسي. (١٤١٧هـ). *الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة* (المجلد ٣). (أحمد حسن فرحات، المحقق) عمان: دار عمار.

يوسف بن عبد الله بن عبد البر. (١٣٨٧هـ). *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد*. (مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، المحققون) المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.

الهوامش:

(١) منهم: الدكتور محمد المبارك، والدكتور صبحي الصالح.

(٢) وهو أحد معاني صيغة: (تَفَعَّل) (الإستراباذي، ١٤٢٥هـ؛ الحملاوي).

(٣) وليس صحيحًا ما ذكره المستشرقون ومَن تأثر بهم مِن أن اللغة الفصحى هي لغة قريش الخاصة استطاعت بما كان لها من سلطان ديني وسياسي واقتصادي أن تفرضها على قبائل الحجاز أو على قبائل العرب عامةً -على اختلافٍ بينهم في ذلك-.

(٤) لم أجد فيما بين يديّ من كتب الباقلاني هذا الكلامَ بتمامه، لكن وجدتُ بعضَه في كتابه: «الانتصار للقرآن» تحقيق: محمد عصام القضاة، دار الفتح - عَمَّان، دار ابن حزم – بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، (١/ ٦١).

(٥) ومن أوسع الأمثلة القديمة التي بين أيدينا: كتاب: «الرعاية»؛ ففيه تنبيهات على عدد كبير من الأخطاء.

(٦) وقد سماها كثير من العلماء: الضاد الطائية.

(٧) شَمِر بن حمدويه الهروي، أبو عمرو، نحوي لغوي، توفي سنة ٢٥٥هـ (كحالة؛ الزركلي، ٢٠٠٢).

(٨) حيث إن الأصواتيين قالوا: الأمر دائر بين احتمالين:

أولهما- أن يكون نطق الفصحى في زماننا هو بعينه نطق العرب القدماء غير أن القدماء وهموا في وصف هذا النطق.

وثانيهما- أن يكون العلماء الأوائل قد وصفوا النطق الذي سمعوه في زمانهم وأصابوا في الوصف، وأن نطقَ العربية الفصحى أصابه التطور فعلًا (عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ١٤١٧هـ).

ونحن نلاحظ أنهم في الحالين ينتهون إلى إثباتِ أن ما في كتبهم هو الصواب الذي ينبغي أن يُحتذَى.

(٩) والمراد بالنطق الصحيح نُطْقُهما بتقوية الاعتماد على مخارجهما، كما ينطقهما قراء دول الخليج والعراق وشرق ليبيا ونحوهم، لا بتقليله كما يفعله كثير من قراء مصر بَلْهَ مثقفيهم؛ لأن نطقهما بهذه الطريقة الأخيرة يؤدي إلى خروجِ الطاءِ قريبةً من التاء (أي تخرج كأنها تاء مفخمة)، وخروجِ القافِ مَشُوبةً بشيء من صوت الخاء.

وسيأتي الاستدلال لهذا الكلام من كلام سيبويه.

(١٠) هذه الطريقة من أشهر طرقِ استشعارِ وملاحظةِ اهتزاز الوترين الصوتيين، وتكون بإغلاق الأذنين براحتَيِ اليدين، ثم النطقِ بالحرف بشكل متصل، واستشعارِ حالةِ الوترين أثناء ذلك، حيث إن اهتزاز الأوتار ينتج عنه صدى يملأ تجاويف الحنجرة والفمِ والأذنين، فإذا ما اهتزا شُعِرَ باهتزازهما بوضوح (أنيس؛ الشايب، ١٩٩٩).

(١١) سيأتي تفسير سببِ ذلك بعد بضعة أسطُرٍ.

(١٢) لأنه عند نطقهما بتقليل الاعتماد سيكون ذلك الصويت مهموسًا مثلَ النفخة التي تَعْقُبُ الكاف والتاء.

(١٣) وأما إن نطقناهما بالنطق الخاطئ فسيحصل العكس.

(١٤) وهذا لأن كلامَ الأصواتيين الأوائل يُفهَمُ منه أن التجارب الصوتية كانت تُجرى على نطق المصريين (أنيس؛ بشر؛ حسان؛ عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ١٤١٧هـ)، بل بعضهم صرح بذلك فيما يخص الطاء بعينها.

ولعل هذا السبب يرجع إلى أنّ رُوّادَ الدراساتِ الصوتيةِ الحديثةِ الأوائلَ كانوا مصريين، فمن المستبعَدِ أن يستعينوا بغير أهلِ بلدِهم في تجاربهم، ولا سيما أن مشاهير القراء واللغويين في ذلك الوقت كان أكثرُهم من المصريين. وهذا الكلام إنما يتناول بالدرجة الأولى أهل الحواضر من المصريين (ولا سيما القاهريين)، لا أهل البوادي؛ لأن كثيرا من أهل البوادي المصرية يختلف نطقهم كثيرا عن أهل الحواضر.



(١٥) ينظر: مقدمة تحقيق الضامن لرسالة: «الاعتماد في نظائر الضاد والظاء» (٢- ٨)، و«إتحاف الفضلاء في بيان من ألف في الضاد والظاء».

(١٦) وقد مرَّ أن هذا الصوت هو عينُه الصوتُ الذي ادَّعى بعضهم أنه أصلُ الطاء القديمة!

(١٧) هذا التعبير يعني: القدرة على الحصول على ما يريده المرء عن طريق الجذب والإقناع بدلًا من الإكراه أو الدفع.

وأول من أطلقه هو جوزيف ناي (Joseph S. Nye Jr) أستاذُ العلوم السياسية الأمريكيُّ، ثم اشتهر عنه وصار مصطلحًا من المصطلحات السياسية.

❊ ❊ ❊ ❊

